

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة الأنوار لبلاط السيراميك ش.م.ع.ع

### تقرير عن تدقيق القوائم المالية

#### الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لشركة الأنوار لبلاط السيراميك ش.م.ع.ع ("الشركة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات تتضمن سياسات محاسبية رئيسية ومعلومات توضيحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مُستقيماً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

#### مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدى رأياً منفصلاً حول هذه المسائل. وقد حددنا المسألة الواردة أدناه على أنها مسائل التدقيق الرئيسية التي سيتم تناولها في تقريرنا:

#### تكوين مخصص للمخزون

تقوم الإدارة بتقدير مخصص مُحدد للمخزون بطيء الحركة والجامد استناداً إلى مراجعة دورية لمستويات المخزون. وبما أن تقديرات تكوين المخصص تتم بشكل غير موضوعي، وأن أرصدة المخزون تُعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية، فقد اعتبرنا أن هذه المسألة تمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا من بين إجراءات أخرى ما يلي:

- اختبار أنظمة الرقابة الرئيسية التي وضعتها الإدارة لضمان تحديد المخزون بطيء الحركة والجامد؛
- مراجعة دفاتر الأستاذ لعينة مختارة من المخزون (البضاعة الجاهزة والمواد الخام وقطع الغيار الهندسية) لضمان وجود حركة عادية خلال السنة؛
- حضور عملية احتساب المخزون لتحديد أي مخزون بطيء الحركة والجامد؛
- تقييم مدى معقولية تقدير الإدارة والتحقق من صحتها؛ و
- ضمان تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق أيهما أقل.

بي دي أو ش م م هي شركة عمالية مسجلة محدودة المسؤولية - عضو في بي دي بي أي الدولية المحدودة، شركة بريطانية محدودة المسؤولية بالضمنان، وتشكل جزءاً من شبكة بي دي أي الدولية الأعضاء المستقلين، بي دي بي أي هي إسم العلامة التجارية لشبكة بي دي أي الدولية وكل عضو من أعضاء بي دي أي المستقلين.

رخصة المحاسبة والمراجعة ش م م ع/ 2015/13، رخصة الاستشارات المالية ش م م ع/ 2015/69، سجل تجاري رقم 1222681

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة الأنوار لبلاط السيراميك ش.م.ع.ع (تابع)

### المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٩

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة وإدارة الشركة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

### مسؤوليات الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية

إنّ الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والأحكام المنطبقة من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

### مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأنّ التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأنّ عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعيار الدولية للتدقيق ستُمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهريّة إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الأنوار لبلاط السيراميك ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
  - صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خُلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.
  - تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.
- نحن نتواصل مع الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدد أثناء عملية تدقيقنا.
- كما نقدم إقرارًا إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وتُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.
- من ضمن المسائل التي تُبلغها إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نُفيدُ بأنَّ القوائم المالية للشركة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تُلبي، من كافة النواحي الجوهرية، متطلبات الإفصاح المعنية الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والأحكام المُنطبقة من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩.

ببين كابور  
الشريك



BDO

مسقط

١٢ فبراير ٢٠٢٠